

# المعارضة التركية تدعو لدستور جديد يقطع مع السلطوية

## تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية لأدنى مستوى منذ سنوات



### المعارضة تكافح من أجل الديمقراطية

وكانت هناك تكهنات في الآونة الأخيرة في أروقة السياسيين وأوساط المعارضة وفي بعض وسائل الإعلام، بأن الرئيس التركي قد يدعو إلى إجراء انتخابات مبكرة، كما فعل في الماضي عندما كانت تأتي لصالحه، وهذا ما هو غير مُحقق في الوقت الحالي.

ويأتي تزايد التأييد لكثير أحزاب المعارضة التركية، في الوقت الذي اضطرت فيه البلديات التي يسيطر عليها حزب الشعب الجمهوري، بما في ذلك أكبر ثلاث بلديات، إسطنبول وأنقرة وإزمير، إلى إيجاد طرق مبتكرة لدعم ناخبها في مواجهة العداء الحكومي ضد الخدمات البلدية التي تم اتخاذها لمواجهة وباء كورونا، بينما بدأت الحكومة التركية بمحاصرتها بالتهامات والدعاوى القضائية.

حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري، حسبما وجد استطلاع يونيو.

ومن المقرر إجراء الانتخابات العامة القادمة في تركيا عام 2023، لكن العديد من المؤشرات برزت حول احتمال إجراء انتخابات مبكرة، منها الاقتصاد المتعثر في البلاد، وتشكيل أحزاب منافسة جديدة من قبل الشخصيات البارزة السابقة في حزب العدالة والتنمية، فضلا عن دعوات التحالف الحاكم لإدخال تغييرات على قوانين الانتخابات تضع قيودا كبيرة على أحزاب المعارضة وإمكانية تمثيلها في البرلمان القادم.

وبينما يرى مراقبون ومحللون أن إجراء الانتخابات هذا العام خلال ذروة تفشي فيروس كورونا غير وارد أبدا، فإن احتمال إجرائها في 2021 أو 2022 سيكون أعلى نوعا ما.

حزب الحركة القومية، تراجع ملحوظا في الدعم للانتخابات منذ أشهر.

وفقا للاستطلاع، فقد حصل حزب العدالة والتنمية على نسبة 30 في المئة، بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على 24 في المئة في مسح أجرته الشركة في يونيو، حول أصوات المشاركين في أي انتخابات برلمانية قادمة.

وتواصل أصوات حزب العدالة والتلاشي لصالح أحزاب المعارضة التقليدية والجديدة، حيث انخفض الدعم للحزب الحاكم من 33.9 في المئة في استطلاع "متروبول" مارس الماضي، في حين سجل حزب الشعب الجمهوري المعارض زيادة بـ 20.7 في المئة.

وفي الوقت نفسه، شكّل الناخبون الذين لم يتخذوا قرارا بعد بالتصويت 9.2 في المئة، وهو أعلى من الدعم المقدم لجميع الأحزاب الأخرى باستثناء

ويعد عامين تقريبا من التحول إلى النظام الرئاسي في تركيا يجد أردوغان نفسه أمام تراجع كبير في شعبيته وشعبيته حزبه، في وقت تستعد فيه البلاد لانتخابات تشريعية قبل الكثير من تقديم موعدا بسبب الأزمة الاقتصادية من سنة 2023 إلى 2021.

وأظهر استطلاع جديد أجرته مؤسسة متروبول للأبحاث، ومقرها أنقرة، أن حزب الشعب الجمهوري العلماني، تمكن من تضيق الفجوة مع حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم في أصوات الناخبين إلى ست نقاط مئوية، ما يضع المعارضة التركية أمام فرصة تاريخية لاستئثار تراجع شعبية الإسلاميين.

وشهد التحالف الحاكم في تركيا المكون من حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه أردوغان وشريكه في الائتلاف

تقوم المعارضة التركية ضغوطا مكثفة لتعديل مسار الديمقراطية التي انحرف بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان باتجاه السلطوية عقب استفتاء عام في 2017 تحولت بمقتضاه البلاد إلى النظام الرئاسي، ما منح أردوغان صلاحيات دستورية واسعة وظفت في قمع المعارضين السياسيين والتضييق عليهم. وتأتي الضغوط في وقت تراجعت فيه شعبية حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى مستويات غير مسبقة منذ سنوات.

إسطنبول - دعا زعيم حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة التركية، كمال كليجدار أوغلو، الأحد، لاعتماد دستور جديد يقوم على مبادئ ديمقراطية برلمانية، في وقت همش فيه النظام الرئاسي دور البرلمان في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأضعف القضاء، ما أسس لدولة الرجل الواحد.

وقال كليجدار أوغلو في مقال له بصحيفة تركية "نحن بحاجة إلى دستور جديد يحدد الحرية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون كمبادئ أساسية، ويركز على الديمقراطية البرلمانية التي تنظم النظام الانتخابي على أساس التمثيل الأكثر شمولية".

واعتبر أن التغييرات الدستورية في أعقاب استفتاء عام 2017، التي أدت إلى نظام حكم رئاسي، الغت الضوابط والتوازنات الديمقراطية، وأضعفت البرلمان والقضاء.

وتابع السياسي التركي "نحن بحاجة إلى فهم الدولة الذي لا يتحتم أن يكون قمعيا، ولكن دولة تضم المجتمع في عمليات صنع القرار، وتبذل الجهود لضمان العدالة الاجتماعية، وتفخر بمراجعة اهتمامها ودعمها للمواطنين".

ويرى محللون أترك أن لاستحداث سياسات غير مجربة، والتحول عن السياسات الاقتصادية المحافظة، نتيجة لتقويض عملية المشورة، الدور الأبرز في هذا التراجع.

وظل حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان يراهن منذ عقود على الانتعاش الاقتصادي الذي حققته البلاد كورقة انتخابية رابحة تضمن له البقاء في السلطة، إلا أن هذا الرهان بدأ بالتراجع مع دخول البلاد أزمة اقتصادية غير مسبوقة بلغت ذروتها خلال العام الجاري.

وساهم نظام الحكم الرئاسي بعدم وجود رقاب وحسيب تجاه سياسات الرئيس الاقتصادية والاجتماعية في الداخل، فضلا عن مغامراته الخارجية في كل من سوريا وليبيا والبحر المتوسط، في انكماش الاقتصاد بشكل هائل ما أثر على المقدرة الشرائية للمواطنين والتوازنات المالية في البلاد.

واعتبر أن التغييرات الدستورية في أعقاب استفتاء عام 2017، التي أدت إلى نظام حكم رئاسي، الغت الضوابط والتوازنات الديمقراطية، وأضعفت البرلمان والقضاء.

وتابع السياسي التركي "نحن بحاجة إلى فهم الدولة الذي لا يتحتم أن يكون قمعيا، ولكن دولة تضم المجتمع في عمليات صنع القرار، وتبذل الجهود لضمان العدالة الاجتماعية، وتفخر بمراجعة اهتمامها ودعمها للمواطنين".

ويرى محللون أترك أن لاستحداث سياسات غير مجربة، والتحول عن السياسات الاقتصادية المحافظة، نتيجة لتقويض عملية المشورة، الدور الأبرز في هذا التراجع.

وظل حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان يراهن منذ عقود على الانتعاش الاقتصادي الذي حققته البلاد كورقة انتخابية رابحة تضمن له البقاء في السلطة، إلا أن هذا الرهان بدأ بالتراجع مع دخول البلاد أزمة اقتصادية غير مسبوقة بلغت ذروتها خلال العام الجاري.

وساهم نظام الحكم الرئاسي بعدم وجود رقاب وحسيب تجاه سياسات الرئيس الاقتصادية والاجتماعية في الداخل، فضلا عن مغامراته الخارجية في كل من سوريا وليبيا والبحر المتوسط، في انكماش الاقتصاد بشكل هائل ما أثر على المقدرة الشرائية للمواطنين والتوازنات المالية في البلاد.

واعتبر أن التغييرات الدستورية في أعقاب استفتاء عام 2017، التي أدت إلى نظام حكم رئاسي، الغت الضوابط والتوازنات الديمقراطية، وأضعفت البرلمان والقضاء.



كمال كليجدار أوغلو

نحن بحاجة إلى دستور جديد يركز على الديمقراطية البرلمانية

## الأويغور ملف توتر جديد بين بريطانيا والصين

ومن جهته، حذر سفير الصين في المملكة المتحدة ليو شيومينغ أن بكين سترد بطريقة "حاسمة" على لندن في حال فرضت الأخيرة عقوبات تستهدف مسؤولين صينيين على خلفية ملف شينغيانغ على غرار ما فعلت واشنطن.

وأعلنت الصين في 10 يوليو اتخاذ إجراءات ضد واشنطن غداة فرض الولايات المتحدة عقوبات على مسؤولين صينيين تتهمهم بقمع أقلية الأويغور.



دومينيك راب

ثمة انتهاكات جسيمة وضادة لحقوق الإنسان في شينغيانغ

وأوضح راب أنه سيبلغ النواب البريطانيين الإثنين بـ"تدابير إضافية" تعزز المملكة المتحدة اتخاذها في ما يتعلق بملف هونغ كونغ وبتناجح المراجعة لاتفاق تبادل المطلوبين مع الإقليم.

واعتبرت لندن أن قانون الأمن القومي الذي فرضته الصين في هونغ كونغ من أجل مكافحة "الأنشطة الانفصالية" و"الإرهابية" و"التخريب" و"الخارجية"، يمثل "انتهاكا صارخا" للحكم الذاتي في المستعمرة البريطانية السابقة.

ووعدت المملكة المتحدة بتמיד حقوق الهجرة من هونغ كونغ، وفتح باب الحصول على الجنسية البريطانية لملايين من سكان المدينة، الأمر الذي دانت به بكين بوصفه "تدخل سافرا" في شؤونها الداخلية.

لندن - اتهم وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب الصين الأحد بارتكاب "انتهاكات جسيمة وضادة لحقوق الإنسان" في حق أقلية الأويغور المسلمة في منطقة شينغيانغ الواقعة شمال غرب الصين.

وقال راب لشبكة بي.بي.سي "من الواضح أن ثمة انتهاكات جسيمة وضادة لحقوق الإنسان"، وأضاف أن ذلك "صادم للغاية".

وفي ما يخص التقارير التي تتحدث عن عمليات "تعقيم قسري" وإنشاء "مخيمات إعادة تأهيل"، أشار الوزير إلى أنها "تذكر بشيء لم نره منذ وقت بعيد جدا، وهذا يحصل من طرف عضو بارز في المجتمع الدولي يريد أن يكون موضع احترام".

وتابع "ترغب في علاقة جديدة مع الصين، لكن لا يمكن أن نرى سلوكا كهذا دون أن نستنكره".

ويتهم خبراء ومنظمات حقوقية بكين بإبداء ما يصل إلى مليون مسلم، أغلبهم من أقلية الأويغور المسلمة، مخيمات بحجة مكافحة الإرهاب، لكن الصين تنفي ذلك.

وتأتي تصريحات وزير الخارجية البريطاني في وقت تشهد العلاقات بين لندن وبكين توترا شديدا بدأ مع فرض الصين قانون الأمن القومي في هونغ كونغ، وإقصاء المملكة المتحدة شركة هواوي الصينية العملاقة من المشاركة في تجهيز شبكة اتصالات الجيل الخامس في البلاد بعد ممارسة واشنطن ضغوطا لأشهر حول الموضوع.

الانفجارات والحرائق لكن ليس هنالك دليل ملموس لتوجيه تلك التهم، في وقت تنفي فيه تل أبيب وقوعها وراء تلك الحوادث. وتتهم إسرائيل الجمهورية الإسلامية بالسعي إلى امتلاك قنبلة نووية بينما تصر طهران على أن برنامجها النووي سلمي بالكامل.

والجمعة، أعلنت إسرائيل تعرض منشآت مياه شمالي ووسط البلاد، إلى هجمات إلكترونية، دون أن يسفر ذلك عن أضرار بالخدمة، فيما لم يحدد المسؤولون الإسرائيليون الجهة التي تقف خلف هذه الهجمات.

وقالت سلطة المياه الإسرائيلية، في بيان، إن "الهجمات استهدفت مرافق صرف صغيرة محددة في القطاع الزراعي وتم إصلاحها على الفور"، دون المزيد من التفاصيل.

وفي أبريل الماضي، وجهت إسرائيل اتهامات إلى إيران بالمسؤولية عن هجمات إلكترونية استهدفت مرافق للمياه والصرف الصحي، تمت خلالها السيطرة على كلمات مرور تشغيل منظومات لضخ المياه.

وكان الهدف من وراء عمليات الاختراق تسميم المياه وذلك برفع مستويات الكلور وهو ما كان سيؤدي إلى تعرض مواطنين لأضرار إضافة إلى قطع مياه الشرب عن الآلاف من السكان.

وفي مايو تعرضت المنشآت من المواقع الإلكترونية الإسرائيلية لهجمات إلكترونية في وقت متزامن حيث ظهرت على الصفحات الرئيسية لهذه المواقع صور مدينة تل أبيب وهي تحترق.

## تسلسل الانفجارات في إيران يخرجها من دائرة الصدفة

إيران لا تستبعد أن تكون الانفجارات ناجمة عن هجمات تقف وراءها الولايات المتحدة وإسرائيل

وبالتزامن مع الحوادث، أعلن أحمد قرباني رئيس محكمة الثورة في كرمان جنوب شرقي إيران عن اعتقال "عدد من عناصر أجهزة الاستخبارات الأجنبية وعدد من أعضاء الجماعات المعارضة" في المدينة والحكم عليهم.

ورغم أن إيران دائما ما تلجأ لتورط إسرائيل والولايات المتحدة في مثل تلك

وقال رئيس منظمة الدفاع المدني الإيرانية، غلام رضا جلال، إن طهران لا تستبعد أن تكون الانفجارات ناجمة عن عمليات تخريبية من قبل مجموعات المعارضة أو هجمات سببرانية من قبل الولايات المتحدة، لكن مسؤولين إيرانيين آخرين اعتبروا أن الانفجارات نتجت عن هجمات تقف وراءها إسرائيل.

وكانت إيران توعدت الأسبوع الماضي بالرد بحزم على أي جهة تبنت تورطها في الحريق الذي شهده مجمع نظنر النووي بأصفهان بالتزامن مع حريق أضر اندلع في مجمع صناعي في شمال شرق البلاد، حيث يوجد مجمع لصهاريج مكثفات الغاز انفجر أحدها.

طهران - وقع انفجار في محطة لتوليد الطاقة في محافظة أصفهان وسط إيران الأحد دون أن يسفر عن إصابات، في أحدث سلسلة لانفجارات متتالية وغامضة شهدتها مواقع حساسة في البلاد خلال الأسابيع الماضية، ما يخرجها من دائرة الصدفة.

وقال المدير العام لشركة توليد الكهرباء في أصفهان سعيد محسن "انفجر محمول قديم في المحطة حوالي الساعة الخامسة فجرا"، مشيرا إلى أن المنشأة عادت إلى العمل بشكل طبيعي بعد نحو ساعتين وأن إمدادات الطاقة في أصفهان لم تتأثر.

وهز انفجاران طهران في أواخر يونيو، أحدهما قرب موقع عسكري والأخر في مركز صحي أسفر عن مقتل 19 شخصا.

ووقع حادث مماثل في 2 يوليو، في مجمع نظنر النووي (وسط)، حيث أعلنت السلطات الإيرانية في البداية وقوع "حادث"، قبل أن تشير إلى أنها لن تكشف أسبابه في الحال "لاعتبارات أمنية".

وتسبب الحادث في خسائر "مادية جسيمة" وقد "بيطى" عملية تصنيع أجهزة طرد مركزي منظورة لإنتاج اليورانيوم المخصب، ونقلت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية عن مسؤولين اثنين في الاستخبارات الأميركية قولهما إن "ترميم المنشأة لإعادة البرنامج النووي الإيراني إلى ما كان عليه قبل الانفجار، قد يستغرق عامين"، متوقعين أن يكون التفجير قد تم عبر عبوة ناسفة أو عبر هجوم إلكتروني.



مفاعل نظنر في قلب التفجيرات